

التنمية البيئية والتعاون الاقتصادي الدولي: ملحة إنعاش النمو والتنمية الاقتصادية يف العديد من دول العامل وعلى وجه
أخص الدول هناك حاجة (النامية) واليت يأت العامل العريب من ضمنها. (ألوضاع البيئية فيها أهنا متدهورة. ويف أجزاء
عديدة من آسيا وقطاع عريض من الدول العربية. نتيجة إلمهال البيئية وعدم الكرات هبا. استنزافها ومن مث تراجع اقتصادها
أو تدهورها. ري املناخ هتي املشاك البيئية املتزايدة مث التلوث والتصحر وقطع الغابات وتغي منو الاقتصاد العاملي بشك عام.
عرب النمو الاقتصادي يف الدول العربية من الأمور الأساسية للتصدي لمشاك وتدهور وي ألوضاع البيئية البشرية ب وحماية
البيئة كك. للمشاك البيئية بصورة فعالة. على هذا فال بد أن يكون للتعاون الاقتصادي الدويل وتأسيسا الدول النامية لكسر حلقة
التدهور البيئي والركود الاقتصادي وتفاقم مشكلة الفقر. هذه احلقة فإنه من الضروري أن تتصدي سياسات التعاون الاقتصادي
الدويل والإدارات الاقتصادية الو طنية والإدارات البيئية لأسباب الرئيسية للفقر والركود الاقتصادي. بسياسات التنمية الاقتصادية
والاجتماعية - الضيقة ألق - تعوق خطوات التنمية القابلة لاستمرار. مزيد من التدهور البيئي يف كثري من أرجاء العامل!
ويف ظ انعدام هذه الاعتمادات املالية تنخفض أيضا إنتاجية ودخ الفرد ومن مث تراجع الاستثمارات، لهذا تنخفض اخدمات
العامة مث التعليم والصحة فتزداد ألمية وتنفشي الأمراض وتبعاً مقرر البيئة والتنمية، املكيشة واملهنا، وترتفع نسبة الوفيات
فتصبح النظرة للمستقب متشائمة ويبقى النمو الاقتصادي. لذا فإن معظم هذه الدول يف حمريا حاجة ماسة إبل املساعدة من
قب الدول املتقدمة. ويشروط ميسرة وإيجاد سب تكف وصول صادراتها إبل أسواق الدول املتقدمة. للتصدي للتحديات امللحة
املتعلقة بإدارة مواردها لتحسني مستوياها البيئية أو حت الرتقاء بالنمو الاقتصادي. وسائ جديدة تقوم على إلميان الكام
واللتزام الراسخ بضرورة التضامن العاملي ملا فيه خري العامل على املدى الطوي. واجلدبر بالذكر أن هناك آليات متوي دولية
أنشئت يف نهاية القرن املنصرم مث (املرفق العاملي للبيئة) الذي يشترك يف إدارته البنك الدويل وبرنامج ألمم املتحدة للبيئة
الإمناي وصندوق ألوزون. مبادرات الدول النامية اليت تأيت الدول العربية من ضمنها لوقف استنفاد طبقة ألوزون. الدولية منذ
منتصف السبعينات مسامهات عديدة على املستوى الدويل يف حتلي السياسات والتوجيهات املتعلقة هبا. أوضح برنامج ألمم
املتحدة للبيئة قب أكثر من عقدين من الزمن يف العديد من احملاف الدولية العالقات ما بني السكان واملوارد الطبيعية والبيئة
والتنمية كما سلط الضوء على الروابط بني فقر الشعوب وعدم تلبية احتياجاها الأساسية وبني التعاون الاقتصادي والإمناي
الدويل جيب وضعها يف منظورها الصحيح. الة دون فع ما ترجع إبل سياسات وممارسات اجتماعية واقتصادية. هنج متكام
للبيئة والتنمية. 1. كيفية الرتقاء بالتعاون الاقتصادي وتوجيهه لتمكني الدول العربية من تنوع قواعدا الاقتصادية ووقف سوء 2.
وضع حلول مألثة تكف نق التقنية املتقدمة واملعدات احديثة واحصول على اخربات لتقلي تلوث اهلاء إعادة تأهي مواردها
الطبيعية وحتسني البيئة احضرية. كايف 3. 4. ترشيد الطاقة بفعالية والاستفادة املثلى من املوارد الطبيعية املتجددة. 5. توجيه
التعاون الاقتصادي الدويل يف الاجتاه الذي ميكن الدول العربية من تعدي سياستها و براجمها لتخفيف حدة الفقر لدى شعوبها
وتطوير أمانها الاقتصادية لتكون ذات قاعدة أوسع.